

اللاجئون السوريون.. من عبء على لبنان إلى مخرج لحل أزمته

واشنطن - يتأرجح لبنان على حافة فشل اقتصادي كامل، فقد فقدت عملته أكثر من 80 في المئة من قيمتها خلال الأشهر التسعة الماضية، وأرغم انقطاع التيار الكهربائي المستشفيات على وقف استخدام أجهزة تكييف الهواء، فيما يحذر الخبراء من احتمال حدوث مجاعة. وأمام هذا الواقع الصعب، اندلعت الاحتجاجات في أنحاء البلاد في أكتوبر الماضي، اعتراضاً على ما اعتبره المحتجون سنوات من السياسات الطائفية الفاسدة والاختلاسات الاقتصادية، وما زالت الاحتجاجات مستمرة في الوقت الحالي.

ويبدو أن ما يدفع المحتجين هو إجماع مشترك غير طائفي على نطاق واسع على أن النخب السياسية، والاقتصادية والطائفية (وغالباً هم نفس الأشخاص) لا يستفيدون فقط من مناصبهم، بل أيضاً يدمرون الاقتصاد.

ويقول الباحث ببرنامج الشرق الأوسط ويل تودمان، والباحث إيرول بايبوك، نائب مدير مشروع كورنا، سوف تصبح الأسواق الناشئة أكثر جذبا للمستثمرين من القطاع الخاص ومن الممكن أن يكون توفر العمالة الرخيصة ميزة، إذ أن وجود ظروف ملائمة لنمو القطاع الخاص ستمكّن المستثمرين من الاستفادة من توفر العمالة الماهرة وغير الماهرة من بين النازحين في لبنان لتعزيز القطاعات التي تعتبر غير تنافسية في ظل القوة العاملة اللبنانية. كما أن تمكين الاستثمار الخاص سوف يعزّز تشغيل العمال اللبنانيين الذين يعانون.

وتوضح الأبحاث باستمرار أن اللاجئين صاهمون حقيقيون في النمو الاقتصادي على المدى الطويل، إذا سح لهم بالعمل. فهم يتمتعون في الغالب بمهارات وخبرات تجعلهم قادرين بصفة خاصة على إقامة المشروعات. ويقول أصحاب الشركات إنه يمكن عادة الاعتماد على المهاجرين قسرياً أكثر من غيرهم، وهم يبقون لفترة أطول في الشركات، وشكواهم أقل بوجه عام.

وقد فشلت تجارب لبنان في توفير فرص عمل جديدة للاجئين والمجتمعات المضيفة لهم على السواء، بالإضافة إلى ضخ أموال جديدة في الاقتصاد اللبناني. وثانياً، فإنه نظراً لأن انهيار العملة اللبنانية يجعل من الصعب الحصول على الكثير من السلع المستوردة، يمكن أن يعزّز اللاجئين قطاع الإنتاج الغذائي المحلي، مما يساعد في الحفاظ على الأمن الغذائي. وثالثاً، فإن انخفاض سعر الصرف سوف يشجع الصادرات اللبنانية، والسوريون قادرون على تعزيز قطاع التصنيع.

وعندما تُفتش جائحة كورونا في لبنان، حاولت الحكومة حماية العمال اللبنانيين بوضع المزيد من القيود المشددة على قدرة اللاجئين السوريين على العمل. ولكن في حقيقة الأمر يعتبر السماح للاجئين بالعمل أمراً مهما بالنسبة للبنان لجذب الاستثمارات الخارجية وتعزيز اقتصاده.

ويقول الباحثان تودمان وبايبوك إنه بعد التراجع الاقتصادي العالمي نتيجة جائحة كورونا، سوف تصبح الأسواق الناشئة أكثر جذبا للمستثمرين من القطاع الخاص ومن الممكن أن يكون توفر العمالة الرخيصة ميزة، إذ أن وجود ظروف ملائمة لنمو القطاع الخاص ستمكّن المستثمرين من الاستفادة من توفر العمالة الماهرة وغير الماهرة من بين النازحين في لبنان لتعزيز القطاعات التي تعتبر غير تنافسية في ظل القوة العاملة اللبنانية. كما أن تمكين الاستثمار الخاص سوف يعزّز تشغيل العمال اللبنانيين الذين يعانون.

حان الوقت لأن ينظر صانعو السياسات للنازحين المجرين ليس كمجرد عبء على المجتمع، ولكن كفرص لنمو اقتصادي شامل

ويشير التقرير إلى أنه عندما يتم رفع القيود المفروضة بسبب جائحة كورونا، ويعاد فتح المصانع، واستئناف النشاط الاقتصادي، سوف تتوفر للشركات التي تعتمد على التصدير فرصة جيدة. واللاجئون السوريون قادرون تماماً على القيام بدور محوري في توسيع نطاق الصادرات الزراعية اللبنانية ولكن يتعين أيضاً السماح لهم بالمشاركة في القطاعات الأخرى، مثل التصنيع، لزيادة الصادرات.

وخلص الباحثان إلى ضرورة قيام صانعي السياسات الدوليين بتشجيع الحكومة اللبنانية على تبني موقف جديد تجاه اللاجئين بفتح مجتمعات النازحين والمجتمعات المضيفة لهم على السواء. ويتعين في السنوات القليلة المقبلة أن تتحول المساعدات الدولية من مساعدات طارئة قصيرة الأجل إلى استثمارات أطول أجلاً لتتكون مكملة لمساهمات القطاع الخاص.

وخلص الباحثان إلى ضرورة قيام صانعي السياسات الدوليين بتشجيع الحكومة اللبنانية على تبني موقف جديد تجاه اللاجئين بفتح مجتمعات النازحين والمجتمعات المضيفة لهم على السواء. ويتعين في السنوات القليلة المقبلة أن تتحول المساعدات الدولية من مساعدات طارئة قصيرة الأجل إلى استثمارات أطول أجلاً لتتكون مكملة لمساهمات القطاع الخاص.



لاجئون منسويون ومهمشون

هل تنهي الأزمة الليبية التردد المصري حيال روسيا

تقارب مصري روسي لتخفيف رهانات القاهرة على الغرب



دبلوماسية متوازنة

مع موسكو دون المساس بثوابت العلاقة مع واشنطن. وأسهمت الأزمات المتعاقمة في وضع قاعدتين مهمتين، الأولى انتهاء عصر الممانعات (الفيثو) في العلاقات الدولية، أي أن العلاقة بدولة خصم لا تؤدي إلى توترها مع دولة صديقة، والثانية التوافق في أزمة لا يُلغى إمكانية الخلاف في أزمة أخرى. على هاتين القاعدتين جرت الكثير من المياه السياسية بين روسيا والدول التي تبعد قريبة منها، فلماذا لا تسلك القاهرة هذا المنحى، وتجد حلاً مواتياً ومتوازناً للتعامل مع الأزمة الليبية التي أكدت لها حجم النفاق الأوروبي؟

تفسير بعض المعطيات التي حصلت عليها "العرب" إلى أن القاهرة الآن أقرب إلى موسكو أكثر من أي وقت مضى، والتنسيق بينهما وصل مرحلة متقدمة، ومن يراقب الخطاب الروسي الرسمي والشعبي يجده داعماً للخطاب المصري على المستويين السياسي والعسكري، ويتم حل شفرة التناقضات التي كانت تعتمل من وقت إلى آخر، مع التطور اللافت في أكثر من مجال، غير أن العلاقة لم تكن على المستوى الذي تتنمناه مع ليبيا على خطوط متوازنة مع كل من الولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا وألمانيا، وأبقت روسيا على الهامش فترة طويلة كي لا تتيسر أزمة مع هذه الدول النافذة تقليدياً في ليبيا، ونجحت موسكو في تطوير التعاون مع المشير خليفة حفتر قائد الجيش الليبي، والمستشار عقيلة صالح رئيس البرلمان، في حين لم يسفر التعاون بين القاهرة وقوى عربية عديدة عن نتيجة ملموسة في حذف التهديد التركي من المعادلة الليبية، وربما العكس.

أبدى الرئيس بوتين اهتماماً مبكراً بالمنطقة، ونجح في تكريس إحدى قدميه في سوريا، وحاول مد الأخرى إلى ليبيا، ولم يجد أمامه سوى أردوغان الذي يستطيع تقاسم الأدوار معه في ليبيا من خلال دعمه المكتشف لحكومة الوفاق برئاسة فايز السراج، وانحياز بوتين للجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، بحيث يتقاسمان الغنيمة إذا جرت تسوية الأزمة على مقياس الداخلي.

تجد موسكو في ليبيا أبواباً جيدة للاقترب من المتوسط وتاور بورقة أردوغان على أكثر من جبهة، وعينها مصوبة على مصر

بدأت المعادلة تختل في ظل الأعباء الأردنية، وما سببه من إزعاج لدول عربية عديدة، انتهت إلى اللعبة وأخذت تنتقد دور موسكو الخفي في ليبيا، وهو ما تزامن مع حيرة مصر في التدخل أو التلؤف، الطريق الأول يحتاج إلى مساندة دولية في مجلس الأمن غير مضمون أن تقدمها إحدى الدول الغربية، والطريق الثاني يحمل مخاطر جسيمة حال التخلي عن مواجهة محكومة، ويغري تركيا بتوسيع نطاق تقدمها في الشرق الليبي، ما دفع إلى الاقترب كثيراً من روسيا التي تستطيع توفير الركيزتين.

تجد موسكو في الأزمة الليبية أبواباً جيدة للاقترب من جنوب المتوسط، وبدات تناور بورقة أردوغان على أكثر من جبهة، وعينها مصوبة على مصر التي تعد ليبيا بالنسبة لها قضاءً حيوياً مؤثراً على أمنها القومي، وأي تحول لتركيا معناه الخصم من رصيد مصر وتهديدها إقليمياً، ووجدت أن هناك إمكانية للتفاهم عندما تيقنت أن واشنطن غير جادة في التعاون معها، بل بدأت الكثير من تصوراتها تميل ناحية خصومها.

كما أن الدول الغربية النشطة في الأزمة لم تقم بالخطوات التي تؤكد أنها مستعدة لصد التدخلات التركية، وإذا وصلت القاهرة رهاناتها على تعديل هذه المواقف لصالحها قد تصل أنقرة إلى أهدافها من أقرب زاوية ممكنة، أي نشر المزيد من المرتزقة والإرهابيين الذين لم يزعجوا بما يكفي دول الاتحاد

فتح طلب البرلمان الليبي من مصر التدخل العسكري لمواجهة الأطماع التركية في البلاد، الباب لإحداث تقارب بين القاهرة وموسكو اللتين تراهنان على الحل العسكري لتقويض فوضى المرتزقة والمليشيات بعد انسداد المفاوضات والحلول السياسية، وما يحفز على تطوير العلاقات بين البلدين الحسم الروسي في ملف الإرهاب، فيما خففت القاهرة رهاناتها على الغرب في ظل تردد وصمت أميركيين أمام التجاوزات التركية المستمرة في ليبيا.

يكتنف الرؤى والحلول النهائية، ناهيك عن تذبذب مواقف واشنطن، وأرتباكها في مسالتي الإحجام والإقدام في التفاعل، وانخراط ترامب في مشكلاته الداخلية.

أبدى الرئيس بوتين اهتماماً مبكراً بالمنطقة، ونجح في تكريس إحدى قدميه في سوريا، وحاول مد الأخرى إلى ليبيا، ولم يجد أمامه سوى أردوغان الذي يستطيع تقاسم الأدوار معه في ليبيا من خلال دعمه المكتشف لحكومة الوفاق برئاسة فايز السراج، وانحياز بوتين للجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، بحيث يتقاسمان الغنيمة إذا جرت تسوية الأزمة على مقياس الداخلي.

بدأت المعادلة تختل في ظل الأعباء الأردنية، وما سببه من إزعاج لدول عربية عديدة، انتهت إلى اللعبة وأخذت تنتقد دور موسكو الخفي في ليبيا، وهو ما تزامن مع حيرة مصر في التدخل أو التلؤف، الطريق الأول يحتاج إلى مساندة دولية في مجلس الأمن غير مضمون أن تقدمها إحدى الدول الغربية، والطريق الثاني يحمل مخاطر جسيمة حال التخلي عن مواجهة محكومة، ويغري تركيا بتوسيع نطاق تقدمها في الشرق الليبي، ما دفع إلى الاقترب كثيراً من روسيا التي تستطيع توفير الركيزتين.

تجد موسكو في الأزمة الليبية أبواباً جيدة للاقترب من جنوب المتوسط، وبدات تناور بورقة أردوغان على أكثر من جبهة، وعينها مصوبة على مصر التي تعد ليبيا بالنسبة لها قضاءً حيوياً مؤثراً على أمنها القومي، وأي تحول لتركيا معناه الخصم من رصيد مصر وتهديدها إقليمياً، ووجدت أن هناك إمكانية للتفاهم عندما تيقنت أن واشنطن غير جادة في التعاون معها، بل بدأت الكثير من تصوراتها تميل ناحية خصومها.

كما أن الدول الغربية النشطة في الأزمة لم تقم بالخطوات التي تؤكد أنها مستعدة لصد التدخلات التركية، وإذا وصلت القاهرة رهاناتها على تعديل هذه المواقف لصالحها قد تصل أنقرة إلى أهدافها من أقرب زاوية ممكنة، أي نشر المزيد من المرتزقة والإرهابيين الذين لم يزعجوا بما يكفي دول الاتحاد

محمد أبو الفضل كاتب مصري

أعدت تطورات الأزمة الليبية المزيد

من الدفعة في شرايين العلاقات بين مصر وروسيا، حيث بدت موسكو قريبة من القاهرة في الكثير من الحسابات السياسية والعسكرية للأوضاع المتدهورة في ليبيا، ما يحمل العديد من التداخبات الإقليمية والدولية، إذا استقر الرئيس عبدالفتاح السيسي تماماً على أن يكون نظيره فلاديمير بوتين هو الحليف الاستراتيجي الرئيسي له في المنطقة. ويعكس هذا التطور سلباً على علاقة السيسي الوطيدة بالرئيس الأميركي دونالد ترامب، والتي أثارت حقن المرشح الديمقراطي في انتخابات الرئاسة الأميركية جو بايدن مؤخرًا، ما يعني أن نجاحه قد يصبح خريفاً للقاهرة. كما أن مواقف ترامب القريبة من الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في الأزمة الليبية تدعم اقتراب القاهرة من موسكو التي تتخذ موقفاً صلباً من التخطيمات المتطرفة ولديها رؤية واضحة في مجال مكافحة الإرهاب، بينما تقوم واشنطن بتوظيف الوجود التركي في ليبيا على أكثر من اتجاه.

ظلت مصر تحتفظ بعلاقة متوازنة خلال السنوات الماضية بين الولايات المتحدة وروسيا، وحاولت ضبط بوصلتها مع القوتين، ولم يمنعها ذلك أيضاً من الانفتاح على قوى أخرى، مثل الصين وفرنسا وإيطاليا وألمانيا، وانتهجت سياسة توافقية في المحاور المختلفة، واستفادت من تنوع علاقاتها في عقد صفقات عسكرية متنوعة، مكنتها من امتلاك معدات دفاعية وهجومية متطورة.

إحجام وإقدام

فتحت السخونة التي تشهدها الأزمة الليبية حالياً، الحديث مرة أخرى عن الإصطفافات الإقليمية التي تراجعت الفترة الماضية، أو بدت متقلبة في نظر كثيرين، بحكم التحولات السريعة التي تمر بها بعض الأزمات، وعدم استقرارها على حال، أو بسبب الغموض الذي